الأمم المتحدة S/PV.7282

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٨٢**

الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد بانتي
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/708)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/708)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، والسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة بانغورا، التي تشارك في جلسة اليوم عن طريق الفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/708، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2014/708). وسأقدم عرضاً موجزاً يتضمن أحدث المعلومات عن التطورات المستجدة منذ نشر التقرير، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وأسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الوقت الحاضر.

على الصعيد الأمني، استمرت المناوشات محدودة النطاق بين طرفي النزاع. وقبل أسبوعين، حشدت المعارضة قواتها من منطقة القناة شمال ولاية جونقلي وهاجمت تل دوليب، الواقع إلى الجنوب من ملكال في ولاية أعالي النيل، واستولت عليها. وبعد ذلك، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان سيطرته على دوليب هيل وصدّ قوات المعارضة وأعادها إلى شمال ولاية جونقلي. ولا تزال التوترات شديدة في ولاية الوحدة، ولا سيما حول موقع الحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في بانتيو، مع استمرار ادعاء الجيش الشعبي بأن موقع الحماية معقل للمعارضة.

وخارج منطقة الصراع التقليدية، نواصل الاهتمام عن كثب بولاية البحيرات، حيث يستمر العنف القَبَلي، الذي خلّفت موجته الأخيرة ٣٠ قتيلاً في مركز رمبيك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وتنشر الحكومة قوات أمن إضافية في رمبيك في محاولة لجعل الحالة الأمنية تحت السيطرة، وبعثة الأمم المتحدة تنظر في السبل الكفيلة بدعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية من أجل إنهاء العنف وتعزيز المصالحة بين القبائل.

واندلعت أعمال عنف في شوكودوم بولاية شرق الاستوائية في هذا الشهر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والأهالي في أعقاب مقتل جندي في الجيش على يد مهاجم مجهول. وتستمر أيضا التوترات في ولاية غرب الاستوائية نتيجة لتدفق الرعاة من ولايتي جونقلي والبحيرات، والذين تدمر ماشيتهم المحاصيل في القرى التي تمثل الزراعة الحرفة الأساسية لسكانها في مقاطعة موندري. ولكن على صعيد إيجابي بقدر أكبر، لا يزال الهدوء سائدا في منطقة البيبور الإدارية الكبرى في ولاية جونقلي فيما تنظر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في سبل الإسهام في توطيد السلام في المنطقة.

لا تزال الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد مزرية. فقد شُرد أكثر من ١,٨ مليون شخص، بمن في ذلك ١,٣٥ مليون مشرد داخليا و٠٠٠ ٤٥٣ شخص فروا إلى البلدان المجاورة. ويواجه حوالي ٤ ملايين شخص، أي ما يقرب من ثلث السكان، انعدام الأمن الغذائي على نحو خطير. وتعمل وكالات المعونة جاهدة لدعم الأشخاص المحتاجين، حيث أمكن إيصال شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية إلى ما يزيد على ٣,٢ مليون نسمة خلال العام. وستواصل البعثة دعم دوائر المساعدة الإنسانية لضمان تلبية الاحتياجات الرئيسية لشعب جنوب السودان. وخلال موسم الجفاف، من المحتمل أن تزداد الطلبات على البعثة لتوفير قوات لحماية قوافل الإغاثة والمواقع المخصصة لتهيئة مواد الإغاثة وتخزينها. وسيكون وصول ما تبقى من القدرة التكميلية المأذون بها، بما في ذلك القدرات المقترحة للنقل النهري، عاملا هاما في تلبية تلك الاحتياجات. ومع ذلك، لا يمكن لأي قدر من المعونة أن يحل الأزمة أو أن يقنع الناس بالعودة إلى ديارهم. وما من سبيل إلى ذلك سوى السلام والمصالحة، ولكن للأسف، وفي ظل غيابهما، سيتعين مواصلة عملية تقديم المعونة إذا كنا نريد الاستمرار في منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

والبعثة تواصل توفير الحماية لنحو ٠٠٠ ١٠٠ من المشردين داخليا في تسعة مواقع حماية للمدنيين تابعة لها، بما في ذلك حوالي ٠٠٠ ٤٩ شخص في بانتيو، و ٠٠٠ ٢٨ في جوبا، وما يزيد على ٠٠٠ ١٨ في ملكال. وبغية تحسين الأحوال المعيشية في مواقع الحماية التابعة للبعثة، استثمرت البعثة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية موارد كبيرة لتحسين المواقع القائمة ولبناء مواقع جديدة. ففي جوبا، نُقل ثلثا المشردين داخليا – أي ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ شخص من قاعدة البعثة في تومبينغ إلى الموقع الجديد في ”دار الأمم المتحدة“. وفي موقع ملكال، تم نقل ما يقرب من ٠٠٠ ١٤ شخص إلى مناطق توفر ظروفا معيشية أفضل، في حين تستمر أعمال البناء لاستيعاب الخمسة آلاف شخص الباقين. وفي بور، بدأت عمليات النقل إلى الموقع الجديد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، حيث تم نقل قرابة ٢٠٠ ١ شخص، حوالي ٤٠ في المائة، حتى الآن. وفي بانتيو، تحد الظروف المادية السائدة والافتقار إلى الموارد المالية والهندسية من الخيارات المتاحة لبناء موقع جديد، ولكن التخطيط مستمر من أجل تنفيذ أعمال الصرف الصحي وغيرها من الأعمال الضرورية أثناء موسم الجفاف.

واقتراب موسم الجاف يتيح فرصة للبحث عن حلول مستدامة لمحنة المشردين داخليا في مخيماتنا. وأسرة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعكف على وضع استراتيجية شاملة لهذه الحلول المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن المناقشات جارية بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة والحكومة وجميع الشركاء المعنيين للبدء في عملية لتيسير العودة الطوعية حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وأود أن أشدد على أن أي عودة ستكون طوعية وستجري استنادا إلى المبادئ الإنسانية.

بخصوص حالة حقوق الإنسان، ما زالت البعثة تتلقى تقارير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما يشير إلى أن الظروف لا تزال غير آمنة للمدنيين في الكثير من أنحاء البلد. ففي منطقة أعالي النيل الكبرى، حققت البعثة في ادعاءات تفيد بمقتل مدنيين في سياق الأعمال العدائية التي وقعت في الرنك خلال النصف الأخير من أيلول/سبتمبر. وبالمثل، فإن البعثة تراقب عن كثب الموقف العدائي للجيش الشعبي لتحرير السودان تجاه المشردين داخليا الذين لاذوا بموقع الحماية التابع للبعثة في بانتيو. ومشروع قانون الأمن القومي المُعتمد مؤخرا من الممكن أيضا، في حالة صدوره في شكل قانون، أن يزيد من تقويض الحقوق والحريات الأساسية وأن يؤدي إلى تضييق الحيز السياسي في البلد.

ولا بد لي أن أقول إنه منذ أن وصلت إلى أرض الواقع، شعرت بالصدمة إزاء عدم الاكتراث المطلق بحياة الإنسان. ولا بد أن يخضع المسؤولون عن ارتكاب الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة وأن يمثلوا أمام العدالة. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى النتائج التي ستتوصل إليها لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان.

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام قوات البعثة ١٠ ٤٨٨ من الأفراد العسكريين، فيما بلغ قوام عنصر شرطتها ٨٩٠ شرطيا، منهم ٣٦٣ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. ومع وصول المزيد من القوات، تبذل البعثة كل جهد ممكن لتوسيع نطاق عملها، بما في ذلك عن طريق إنشاء قواعد أمامية وتسيير دوريات استباقية، عسكرية ومتكاملة على السواء، وحيثما أمكن، دوريات راجلة، من أجل توفير الحماية للمدنيين المستضعفين خارج مباني البعثة.

وبالتالي، فإن نشر ما تبقى من الأفراد المأذون بنشرهم، وكذلك المعدات، يظل أمرا حيويا لزيادة فعالية البعثة في منع العنف ضد المدنيين. ولذلك، نواصل العمل مع الزملاء في إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة للتعجيل بالعملية. وأود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على دعمها المتواصل للبعثة، وأحثها، وكذلك الدول الأخرى الأعضاء التي بوسعها ذلك، على المساعدة في مد البعثة بما يلزم لتسريع نشر موظفي البعثة ومواردها.

وتواصل البعثة أنشطتها الدعوية القوية الموجهة إلى جميع السلطات ذات الصلة لضمان حرية الحركة والوصول دون قيود لحفظة السلام وغيرهم من موظفي البعثة، ولا سيما في المناطق التي يشتد فيها خطر نشوب صراع والتي تضم أعدادا كبيرة من المشردين. وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين البعثة والسلطات الوطنية على الصعيد السياسي وانخفاض عدد الانتهاكات لاتفاق مركز القوات على مدى الشهرين الماضيين، تتواصل الانتهاكات.

وفي هذا الصدد، فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الموجة الأخيرة من عمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية والاختطاف التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ولا يزال اثنان من موظفينا الوطنيين رهن الاحتجاز منذ آب/أغسطس. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اختُطف ثلاثة من الأفراد المتعاقدين مع بعثة الأمم المتحدة في مطار ملكال. وأُفرج عن اثنين منهم بعد ذلك، ولكن لم يتم العثور على الشخص الثالث حتى الآن. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف مجهولون موظفا وطنيا في إحدى وكالات الأمم المتحدة في مطار ملكال. وأحث السلطات الحكومية على ألا تدخر وسعا من أجل تأمين إطلاق سراح الشخص المتعاقد مع البعثة وموظف وكالة الأمم المتحدة بسرعة ودون أن يصابا بأذى.

واصلت أفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التركيز على رصد الانتهاكات لاتفاق وقف الأعمال العدائية والإبلاغ عنها. وتنتشر ثمانية أفرقة رصد وتحقق تابعة للهيئة حاليا، فيما يتمركز فريق متنقل في جوبا، ويعمل فريق أكوبو انطلاقا من بور. والبعثة تقدم ما يلزم من دعم، بما في ذلك الدعم اللوجستي وقوات الحماية، لتيسير عمل أفرقة الرصد والتحقق ذات الأهمية البالغة لرصد اتفاق وقف الأعمال العدائية. ومن الأهمية بمكان تشجيع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مواصلة الوقوف على التقدم المحرز في العمليات التي تضطلع بها آلية الرصد والتحقق التابعة لها، لاسيما أفرقة الرصد والتحقق، بهدف تعزيز فاعليتها حتى يساعد وجودها في الحد من احتمالات نشوب النزاع على أرض الواقع.

ولا بديل عن وقف القتال والتوصل إلى اتفاق سلام شامل من أجل إعادة البلد إلى درب السلام والاستقرار من دون المزيد من التأخير. هذه هي الرسالة التي واصلت إبلاغها لجميع المتحاورين معي في جنوب السودان، بمن فيهم الرئيس كير، وزعيم المعارضة السيد رياك ماشار. قلت لهم أنه لا بد من إخماد صوت المدافع؛ لا يمكن تأخير إحلال السلام يوما آخر. يجب وضع حد للمعاناة الجمة التي يقاسيها شعب جنوب السودان. بعد قضاء ستة أسابيع فحسب في جنوب السودان، أنا على اقتناع بأن كل يوم يمر من دون التوصل إلى اتفاق سياسي يسهم في تفاقم الحالة على أرض الواقع. وهذا ما يُعقد عمل البعثة ويحتمل أن يؤثر سلبا على المنطقة. لذلك، أدعو المجلس، والقادة الإقليميين، وجميع أصدقاء هذه الدولة الفتية أن يواصلوا الانخراط بشكل كامل مع الأطراف المتحاربة لإيجاد الحلول التوفيقية اللازمة لترجمة تصريحاتها العلنية بالتزامها بالسلام إلى أفعال على أرض الواقع. فشعب جنوب السودان لا يستحق أقل من ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بانغورا.

السيدة بانغورا (تكلمت بالإنكليزية): قمت بأول زيارة إلى جمهورية جنوب السودان في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر. إن الظروف التي شهدتها، لاسيما في مدينة بانتيو التي يدور عليها نزاعا عنيفا في ولاية الوحدة، هي من بين أسوأ الظروف التي عشتها على الإطلاق. إن الأشخاص المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء هناك يواجهون خليطا مدمرا من انعدام الأمن المزمن، وأحوال معيشية لا يمكن تصورها، ومخاوف كبيرة يومية بشأن الحماية، وانتشار أعمال العنف الجنسي. وصدمت من طابع جرائم العنف الجنسي الذي عبرت عنها كلمات إحدى الناجيات التي أخبرتني بأن ”الأمر لا يتعلق بالاغتصاب فحسب، بل بالنيل من كرامتك، تنفذ أعمال الاغتصاب للتسبب في معاناة ودمار لا يمكن تصورهما“.

وتؤكد زيارتي التقارير التي تفيد بانتشار أعمال العنف الجنسي في جنوب السودان بما في ذلك أعمال الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، وعمليات الاختطاف، والزواج بالإكراه، والاسترقاق الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية. وهذه الانتهاكات ترتكبها جميع أطراف النزاع. وتعود أعمال العنف الجنسي إلى ما قبل أزمة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بيد أنه منذ اندلاع الأزمة، وصلت هجمات العنف الجنسي إلى مستوى مخيف تمثل في حلقة مفرغة من الثأر والانتقام. وأشعر بقلق بالغ إزاء الأبعاد العرقية، التي تجلت بصفة خاصة في أعمال الاستهداف والانتقام بين قبيلتي الدينكا والنوير.

في جميع أنحاء البلد، تعيش النساء في ظروف مروعة. ولا يتمتعن إلا بإمكانية ضئيلة أو معدومة للوصول إلى الخدمات الطبية ناهيك عن إمكانية الوصول إلى العدالة. ويحظين بفرص ضئيلة لكفالة أسباب المعيشة لأنفسهن ولأسرهن. ولا يعرب عن وجهات نظرهن في الحكومة أو في عمليات اتخاذ القرارات الأخرى الحاسمة الأهمية. أخبرتني إحدى الناشطات: ”نعيش في ظل سيادة الرجال، لا في ظل سيادة القانون“ وحينما زرت مستشفى جوبا التعليمي، قيل لي أن ٧٥ في المائة من الناجيات من أعمال العنف الجنسي هن فتيات دون سن الثامنة عشرة. وأصغر الضحايا تبلغ من العمر عامان، وهي فتاة دمرها تماما الاغتصاب الذي تعرضت له. وجعلتني مجموعات المجتمع المدني أدرك أيضا أن النساء ذوات الإعاقة يتعرضن بشكل كبير لأعمال العنف الجنسي.

إن التحدي المتمثل في التصدي لأعمال العنف الجنسي معقد بسبب ثقافة الصمت السائدة ولعبة إلقاء اللوم على النساء. ويؤدي هذا إلى تفاقم التحديات الجسام الأخرى مثل الافتقار الشديد إلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية

والقانونية للناجيات، وافتقار الشرطة والقوات العسكرية إلى القدرة على إجراء التحقيقات في ادعاءات العنف الجنسي، وافتقار السلطة القضائية إلى القدرة على مقاضاة الجناة. وعلى الصعيد التشريعي، من الضروري المواءمة بين القانون المدون والقانون العرفي . ويجري، حاليا، البت في معظم جرائم العنف الجنسي بموجب نظم القانون العرفي ، وفي أغلب الأحيان يكون ذلك على حساب الناجيات من تلك الجرائم.

وأعتقد أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية الأساسية عن حماية مواطنيها من أعمال العنف الجنسي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. ولذلك، يسرني أن أعلن أنه في نهاية زيارتي قمت والرئيس سلفا كير بالتوقيع على بيان مشترك بشأن التصدي لأعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات، تمشيا مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). وإني لأجد بوادر مشجعة في هذا التعبير عن الإرادة السياسية على أعلى مستوى، وأتعهد بدعم مكتبي ودعم منظومة الأمم المتحدة لحكومة جنوب السودان لتنفيذ الالتزامات الواردة في ذلك الاتفاق. ويشمل ذلك إصدار وإنفاذ أوامر واضحة داخل التسلسل القيادي للقوات العسكرية وصفوف أفراد الشرطة تحظر أعمال العنف الجنسي؛ ووضع خطط عمل ملموسة مخصصة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ ومكافحة إفلات الجناة من العقاب وضمان وصول الناجين إلى العدالة من خلال عمليات الإصلاح وبناء القدرات في قطاع العدالة؛ وكفالة توفير الخدمات المناسبة للناجين من أعمال العنف الجنسي.

وأحث المعارضة على إظهار التزام مماثل، وأذكر السيد رياك ماشار، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، بالمسؤولية القيادية التي يتحملها عن وقف أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها القوات الخاضعة لقيادته. وأحث السيد ماشار على إصدار بيان دون تأخير يحدد بوضوح التدابير الوقائية التي سيضعها. وبالنيابة عن النساء والأطفال الذين التقيتهم أثناء زيارتي، أوجه كلماتي لقادة جنوب السودان: لا يمكنكم شن الحرب ضد شعبكم. لا يمكنكم شن الحرب على أجساد النساء والأطفال في جنوب السودان. يجب أن يكون الشعب، لا السياسة، محور علاقاتكم.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي يمكن أن يساند عملية السلام، فإن قيادة جنوب السودان وحدها هي التي يمكن أن تصنع سلاما في نهاية المطاف. وأناشدها التضامن مع النساء والأطفال في جنوب السودان، الذين تتعرض حياتهم في كل لحظة للدمار لأنهم فشلوا في التوصل إلى حل لهذه الأزمة. وأناشدهم الوقوف على الجانب الصحيح للتاريخ، وسيواصل المجتمع الدولي بالتأكيد الوقوف معهم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة بانغورا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى. لقد مر نحو أسبوع فحسب منذ أن خاطبت المجلس بشأن أبيي (انظر S/PV.7276). وأدرك أن منحي شرف مخاطبة المجلس مرارا هو دليل على الأزمات الملحة في بلدي. وكما قلت مرارا، بينما من المؤلم الاستماع إلى شهادات عما يجري في بلدنا، لا أرى جدوى من اللجاجة.

في ملاحظاتي اليوم، سأتكلم بإيجاز شديد وسأركز على عدد قليل من النقاط البارزة. أود أولا أن أعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره (S/2014/708) الذي على الرغم من أنه يرسم صورة مثيرة جدا للقلق بشأن الحالة في بلدنا، فإنه

يبيّن تعاطفه المميز مع محنة شعبنا، وعزمه على حشد الدعم الدولي لنا.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيدتين اللتين استمعنا إليهما للتو، السيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة إيلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في جنوب السودان، على العمل الذي تقومان به. وقد سعدت بالتعامل مع كلتيهما وأثارت إعجابي الطريقة التي توازنا بها بين المصداقية والتعاطف في سردهما وتقييم الحالة مع مراعاة منظور القيادة الوطنية. وأود أن أهنئ السيدة بانغورا على زيارتها الناجحة إلى جنوب السودان، وعلى توقيعها مع الرئيس سلفا كير بيانا يعرب عن التزام الحكومة بأهداف الولاية المنوطة بها. ورغم أن إيلين لوي تؤكد بتواضع كيف أن الوقت الذي قضته في البلد كان قصيرا، فقد تركت بالفعل انطباعا إيجابيا لدى محاوريها، ولا سيما في الطريقة التي وازنت بها بين الحساسية والدبلوماسية مع الصراحة في معالجة المسائل الصعبة. وأعتقد أن كلتيهما اعتمدتا نهجا يُشرك السلطات بشكل بناء وبطريقة تعزز التعاون المثمر. ولدي اعتقاد راسخ بأن الصراحة في الحوار لا ينبغي أن تتعارض مع العلاقة التعاونية.

وعلى الرغم من الدمار الذي خلفه النزاع في بلدنا، فإن الاستجابة الفورية الداعمة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، لدليل جدير بالإشادة على المسؤولية المشتركة عن صنع السلام وحماية المدنيين من التهديدات الجسدية، وتوفير الاحتياجات الإنسانية. وقد كان لي شرف مرافقة أعضاء من مجلس الأمن أثناء زيارتهم الميدانية إلى ملكال، حيث شاهدنا أشخاصا مشردين داخليا في حالة مزرية يعيشون في أراض رطبة بدون صرف صحي. وقد تأثر أعضاء المجلس بعمق وبصورة واضحة للعيان بسبب الظروف التي رأوها وما قاله الأشخاص المشردون داخليا. إن التحديات هائلة بالنسبة لجنوب السودان، وهو بلد سبق وأن دمرته الحرب لمدة نصف قرن قبل آخر اندلاع لأعمال العنف. ولم يتمزق مجتمع جنوب السودان فحسب، ولكن تمت أيضا عسكرته بشكل كبير، بأسلحة صغيرة، لكن فتاكة، ما برحت تنتشر على مدى عقود. وهذا السرطان يجب التصدي له بصورة عاجلة.

وقد تمت الإشارة بصورة صائبة إلى أن الصراع الحالي هو صراع سياسي في المقام الأول أكثر من كونه عرقيا بين قبيلتي الدينكا والنوير. ومع ذلك، فإن طابعه العرقي قد تزايد، سواء في التصورات وحيث كانت هناك عمليات قتل مستهدف، مما أوجد انقسامات عميقة بين الجماعات التي لديها بخلاف ذلك الكثير من السمات المشتركة. ومع ذلك، تعيش قبيلتا الدينكا والنوير جنبا إلى جنب في سلام، وهناك أفراد من جميع الفئات في الحكومة الوطنية، ويوجد أيضا ممثلين عن الفئات العرقية على كلا جانبي الصراع.

وفي هذا الصراع، تتسم القيادة، بطبيعة الحال، بأهمية بالغة في استعادة السلام والوحدة والمصالحة، ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به لتوعية السكان بمستوى التحدي وتعزيز عملية التئام جراح واسعة النطاق تؤدي إلى تحقيق السلام المستدام والمصالحة الوطنية. والمحادثات التي جرت في أروشا مؤخرا داخل الحزب، ويسّرها الرئيس جاكايا كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، تمثل خطوة مشجعة نحو وضع جنوب السودان على طريق التئام الجراح وتحقيق العدل والمساءلة على الصعيد الوطني. وهي أيضا تكملة هامة لعملية السلام التي تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وبينما تتاح لي الفرصة للاستماع إلى كل من السيدة بانغورا والسيدة لوي، أقول إن العنف الجنسي واستغلال الأطفال عسكريا يتناقض مع قيمنا الثقافية. وفي المجتمع التقليدي حيث نشأت والذي درسته بعمق، إذا ارتكب الرجل

أي شكل من أشكال الاغتصاب، فأنه يُنبذ بشدة لدرجة يُجبر فيها على ترك المجتمع والهجرة إلى مناطق حيث لا تكون خلفيته معروفة. وفي المعارك، لا يمكن إيذاء النساء والأطفال. بل على العكس تماما – إذا قامت المرأة بحماية محارب جريح، فلا يُعد ذلك الرجل مستهدفا. وما نشهده الآن هو انهيار النظام الاجتماعي التقليدي والقيم الثقافية ذات الصلة. أرى أنه لا بد لنا من إعادة توجيه شعبنا حتى يتسنى له أن يدرك أن أنماط السلوك الحالية في البلد تشكل خرقا ليس للمعايير الدولية فقط، ولكن أيضا لقيمه الثقافية.

ولأسباب تاريخية تستمر جذورها في تأجيج الصراعات الداخلية والعابرة للحدود، فإن السودان وجنوب السودان مرتبطان معا بالصراع بصورة تنطوي على مفارقة. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تحسين العلاقات بين البلدين ومساعدتهما على حل نزاعاتهما الداخلية، لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به ترسيخ العلاقات الثنائية بينهما استنادا لأساس سليم وبنّاء.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى لكن ذات صلة بالموضوع، فإننا وإن كنا نتفهم أسباب إعادة النظر في أولويات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نعتقد أن بناء القدرات لا يزال أمرا بالغ الأهمية من أجل مساعدة البلد على الوفاء بمعايير الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وعلى وجه الخصوص، يكتسي بناء قدرات الشرطة وما يرتبط بها من العناصر الأمنية أهمية بالغة إذا أريد لنا أن نبلغ الأهداف التي نود جميعا أن نراها تتحقق.

وفي الختام، وبينما نعترف بأن هناك كثيرا من المسائل الشائكة التي يتعين تسويتها في علاقتنا مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإننا لا نزال نقدر بالغ التقدير التعاون المشترك، ونود أن نؤكد للمجلس على استعدادنا لمواصلة تحسينه.

مرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن هذه المسألة التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لبلدي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.